

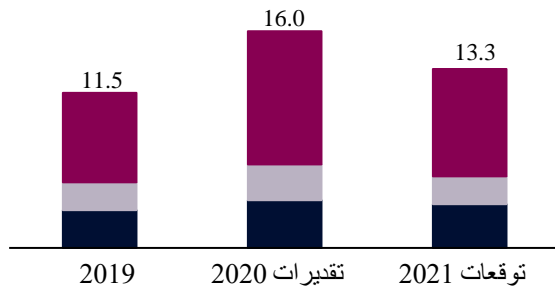
التعافي الاقتصادي السريع في الصين يتيح للسلطات سحب سياسات التحفيز تدريجياً

الحماية الشخصية، والأجهزة الإلكترونية اللازمة للعمل من المنزل.

وكان من بين العناصر الرئيسية الأخرى في التعافي الصيني، سياسة التحفيز الهائلة التي تم إطلاقها العام الماضي. وأصبحت السياسات المالية ذات أهمية قصوى. وقررت الحكومة تعزيز النمو العقاري والاستثمار في البنية التحتية العامة من أجل تعويض التداعيات السلبية لأزمة كوفيد-19 على استهلاك الأسر والاستثمارات الخاصة. على هذا النحو، ارتفع عجز القطاع العام ليصل إلى 16% من الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2020.

عجز القطاع العام في الصين (عجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

- تمويل خارج الميزانية
- سحوبات من ودائع مالية وتحاول من حسابات مالية أخرى
- عجز رسمي في الميزانية



المصادر: قسم أبحاث الاستثمار العالمي في غولدمان ساكس، تحليلات QNB

في حين كانت الاستثمارات العامة مهمة لدعم الاقتصاد خلال الجائحة، إلا أنها لا يُتوقع أن تكون مصدراً مستداماً للنمو طويل الأجل. فالبنية التحتية في الصين متطورة للغاية وتميل الاستثمارات الإضافية في هذا القطاع إلى أن تكون أقل كفاءة، وغالباً ما تساهم في خلق مستويات غير ملائمة من المديونية والطاقة الزائدة. وبالتالي، تركز السلطات الاقتصادية على البحث عن عوامل جديدة محركة للنمو وتعزيزها.

مستقبلاً، نتوقع أن نرى عاملين جديدين محركين للنمو في الصين.

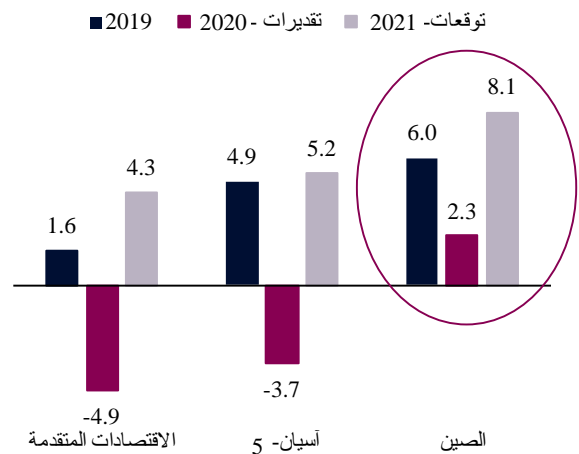
أولاً، مع رفع القيود المرتبطة بكوفيد-19 واستئناف السفر الداخلي بين المقاطعات الصينية، سيتمكن العمال المهاجرون مجدداً من التنقل بسهولة أكبر بحثاً عن وظائف في مناطق حضرية ذات رواتب أعلى. وهذا من شأنه أن يدعم الانتعاش في الاستهلاك

ظلت الصين لسنوات إحدى أهم محركات النمو للاقتصاد العالمي. في الواقع، بلغ توسع الاقتصاد الصيني أكثر من 40% من إجمالي النمو العالمي على مدى السنوات العشر الماضية. مؤخراً ومع توجه العالم إلى مرحلة التعافي الاقتصادي بعد الجائحة، استمرت الصين في لعب دور قيادي. فبعد الانهيار المفاجئ في الطلب والنشاط في الربع الأول من عام 2020، عندما تقلص الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 6.8% على أساس سنوي، حققت البلاد تعافياً مذهلاً.

وفقاً لصندوق النقد الدولي، تشير التقديرات إلى أن الصين كانت الاقتصاد الكبير الوحيد الذي سجل نمواً إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يستمر الزخم الإيجابي من الأرباع القليلة الماضية، ومن المرتقب أن تحقق البلاد أداءً هاماً في عام 2021، مع توسع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.1%. لذلك، لن تتفوق الصين فقط على الاقتصادات الرئيسية لمجموعة الدول السبع (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وكندا) بل ستتفوق أيضاً على اقتصادات الأسواق الناشئة الحيوية في مجموعة الآسيان 5- (إندونيسيا وتايلاند وماليزيا والفلبين وفيتنام).

نمو الناتج المحلي الإجمالي

(معدلات النمو، على أساس سنوي، %)



المصادر: هيفز، صندوق النقد الدولي، تحليلات QNB

يمكن تفسير القوة الاقتصادية للصين من خلال عدة عوامل، بما في ذلك القدرة المتميزة في التعامل مع الأزمة الصحية من خلال عمليات الاختبار الشاملة، وتتبع حالات الإصابة بالفيروس، وإجراءات التباعد الاجتماعي الفعالة، بالإضافة إلى صمود قطاع الصادرات الذي كان مدفوعاً بالطلب القوي على الأدوية، ومعدات

بتشديد تدابير التيسير تدريجياً. وفي عام 2021، من المتوقع أن يتقلص عجز القطاع العام بنسبة 13.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما سيكون خطوة نحو "تطبيع" السياسة الاقتصادية.

بشكل عام، مع وجود عوامل جديدة دافعة للنمو وتقليص سياسات التحفيز، من المرجح أن يستمر تعافي الاقتصاد الصيني. ونتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 8.1% في عام 2021 وبأكثر من 6% في السنوات اللاحقة، مما يساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي العالمي.

المحلي ويخفف من نقص العمالة في بعض المناطق الحضرية، مما يشكل عوامل مساعدة لقطاعي التجزئة والتصنيع.

وثانياً، سيعزز "الانفتاح العالمي الكبير بعد الوباء" الصادرات الصينية، حيث سيعوض تزايد الطلب على المنتجات الاستهلاكية العامة عن أي تراجع في الطلب على السلع المرتبطة بكوفيد-19.

ومن المتوقع أن تدعم هذه العوامل الجديدة الدافعة للنمو القطاعات الأضعف في السوق الصينية، مما يسمح للسلطات الاقتصادية

فريق QNB الاقتصادي

جيمس ماسون

اقتصادي أول

هاتف: (+974) 4453-4643

لويز بينتو*

اقتصادي

هاتف: (+974) 4453-4642

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروعه وشركائه التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمناً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع الإلكترونيات خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفتها مستشاراً مالياً أو خبيراً استثمارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديره أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.